تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فإن لغتنا العربية أعرق اللغات الإنسانية تاريخا ونشأة، وأكثرها خلودا وبقاءا، وذلك لارتباطها بالقرآن الكريم، حيث أنزله الله – تعالى – بها متحديا به أرباب الفصاحة والبلاغة.

وإذا كان الله – تعالى – قد تكفل بحفظ كتابه الكريم، حيث قال – عز وجل: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»، فإن اللغة العربية محفوظة بحفظه، وخالدة بخلوده، وقد قيض الله – تعالى – لهذه اللغة رجالا أخذوا على عاتقهم مسئولية الحفاظ على هذه اللغة أصواتا وألفاظا وتراكيب وبلاغة شعرا ونثرا، حتى يحيطوا كتاب الله – عز وجل – بسياج منيع يحفظه ويصونه من تسرب اللحن والتحريف إلى نصه المحكم المعجِز.

وهكذا تضافرت جهود العلماء منذ فجر التاريخ الإسلامي على وضع العلوم العربية من أصوات وصرف ونحو ومعاجم وبلاغة وأدب، والعلوم الإسلامية من تفسير للقرآن الكريم وعلومه وشرح للحديث الشريف وعلومه، والفقه وأصوله، وكل ذلك من أجل الحفاظ على النص القرآني، وفهمه فهما صحيحا.

أما النحو العربي فكان من طليعة هذه العلوم عناية واهتماما ودراسة منذ نشأته وازدهاره وتطوره على يد علماء البصرة، ثم الكوفة، ثم بغداد، ثم ذاع

أمره، وانتشرت دراساته ومصنفاته عبر الأمصار الإسلامية المختلفة، وأخذت هذه العناية من قبل العلماء تتزايد وتتطور عبر العصور الإسلامية المختلفة، حتى صار صرحا شامخا، وأصبح نظام اللغة العربية ثابتا راسخا صامدا في وجه غزو اللغات الأخرى الذي يستهدف النيل من نظامها وتراكيبها، وذلك بفضل كتاب الله – عز وجل.

ولما كانت مسيرة النحو العربي عبر الأمصار والعصور حافلة بالتأليف والمذاهب والآراء فقد رأيتني مدفوعا برغبة جارفة إلى أن أدلي بدلوي في التأريخ لهذا العلم الذي هو علم النحو العربي في هذا الكتاب الذي أسميته : (نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته)، ولم أقف فيه على عند نشأة النحو والترجمة لكل نحوي، والتعريف بكل مدرسة من مدارسه، بل تجاوزت ذلك إلى اتخاذه موسوعة نحوية تضم آراء النحاة واتجاهاتهم ومذاهبهم ومشاربهم الفكرية والثقافية، ولعلي بذلك أكون قد تفاديت ما وجدته من نقص عند من سبقوني إلى التأليف في تاريخ النحو العربي، حيث قصروا جهودهم على التعريف بالمدارس النحوية ونشأتها ورجالها، ولم يتوسعوا في البحث عن آراء كل نحوي، والكشف عن انتمائه إلى مدرسة معينة، وإن كان بعضهم قد ذكر أشهر الآراء لأشهر النحاة، مثل الدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، فإن ذلك لم يشبع نهم القاريء، ولم يسد حاجته إلى المزيد من هذه الآراء والاتجاهات، ولم أقتصر على نقل آراء النحوي، بل عقبت عليها، مبينا موقفي منها، وربما نقلت تعقيبا لغيري من النحاة، وأبديت رأيي فيه.

وهذا الكتاب جاء في جزأين تضمن الجزء الأول التمهيد الذي تناولت فيه نشأة النحو العربي، وما يتصل بها من قضايا تتعلق بالواضع الأول لهذا العلم، وأولياته، كما تناولت فيه مصطلح المدرسة والمذهب من حيث النشأة والاستعمال، كما تناولت موقف الدارسين المحدثين من عرب ومستشرقين من وجود مدارس نحوية في تاريخ النحو أو من وجود بعضها، كما تضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تناولت في الفصل الأول المدرسة البصرية ورجالها

ومنهجها في تقعيد النحو، وتناولت في الفصل الثاني المدرسة الكوفية ورجالها ومنهجها في التقعيد، وتناولت في الفصل الثالث المدرسة البغدادية ورجالها ومنهجها في التقعيد.

أما الجزء الثاني فقد احتوى فصلين، تناولت في الفصل الأول الحركة النحوية في بلاد المغرب والأندلس، وتناولت في الفصل الثاني الحركة النحوية في مصر والشام، حتى وصلت إلى المتأخرين من نحاة مصر، ثم أعقبت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والملاحظات، ثم ثبتا للمصادر والمراجع، ثم فهرسة للموضوعات.

وقد توخيت في عرضي لهذه المدارس والاتجاهات والآراء الدقة في التأريخ لكل نحوي ونقل آرائه والتأصيل لكل رواية، كما حرصت على نقل ما كان يستشهد به النحاة من القرآن الكريم وقراءاته، ومن شعر العرب ونثرهم، وتوضيحه والتعليق عليه، كما عنيت بذكر مؤلفات كل نحوي، والإشارة إلى وجوده أو فقده، وإلى كونه مطبوعا أو مخطوطا ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

وبعد فهذا جهد متواضع قصدت به وجه الله تعالى وخدمة اللغة العربية وإعانة مريديها على فهم النص القرآني من خلال فهمها والتعرف على نشأتها وتاريخها، وخاصة النحو العربي.

وأرجو أن يجد كتابي هذا موضعا في المكتبة العربية والإسلامية، وأن يسد فراغا في الحياة الثقافية، كما أسأل الله تعالى أن ينفع به كل من رامه وابتغى منه نفعا، كما أسأله تعالى أن يغفر لي ما وقع مني من سهو أو خطأ أو نسيان، فما كان فيه من صواب ورشد فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ أو زلل أو نسيان فمني ومن الشيطان.

«ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»

«وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم»

الدكتور/أحمد محمد عبد الراضي
٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ
٢ مايو ٢٠١٣م
إمبابة – الجيزة

obeikandl.com

تمهيد

يجدر بنا قبل أن نعرض للمدارس النحوية، وخصائص كل مدرسة، وعلمائها- أن نلقي بعض الضوء على مجموعة من القضايا التي ما زالت مثار جدل ومناقشة بين الدارسين، وسوف تظل هكذا؛ لأن الأمر فيها لم يحسم، إذ كل ما قدم حولها من بحوث ودراسات لايعدو عن كونه اجتهادات واستنباطات لم تبلغ درجة اليقين، ولعل من أهم هذه القضايا الخلافية- أول من وضع النحو، وأوليات هذا العلم، وأسباب وضعه، ومصطلح (مدرسة) بين القدماء والمحدثين، وفيما يلي نتناول ذلك بإيجاز.

أول من وضع النحو

حينما نقرأ في كتب التراجم والطبقات- نجد الرواة والمؤرخين قد اختلفوا اختلافا بينا حول واضع النحو، فتضاربت رواياتهم، فيذكر السيرافي أن أكثر الناس على أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، ومنهم من عزا وضعه إلى نصر بن عاصم الدؤلي، أو الليثي، ومنهم من عزا وضعه إلى عبد الرحمن بن هرمز[1].

على أن القائلين بنسبة وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي اختلفوا أيضا، فمنهم من عزا وضعه إليه وحده، ولم يعزه إلى غيره، وممن قال ذلك ابن النديم[2]، ومنهم من عزا وضعه إليه ولكن بتوجيه وإرشاد من سيدنا علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- كما سيأتي، ومنهم من نسب وضعه إلى نصر بن عاصم، فقد روى محبوب البكري عن خالد الحذاء، قال: سألت نصر بن

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٣.

(٢) الفهرست ص٤٠، وإنباه الرواة ١/ ٤٢، وما بعدها.

عاصم- وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها ؟ قال: «**قل هو الله أحدُ. الله الصمدُ**»[١]- لم ينون (أحد) عند الوصل، قال: فأخبرته أن عروة ينون، فقال: بئسما قال، وهو للبئس أهل، قال: فأخبرت عبد الله بن إسحاق بقول نصر بن عاصم، فما زال يقرأ بها حتى مات[٢].

فنفهم من هذا النص أن نصر بن عاصم هو أول من وضع العربية، وهم يعنون بها النحو.

وأما نسبة وضع النحو إلى عبد الرحمن بن هرمز، فقد روى ذلك ابن لهيعة عن أبي النضر، حيث قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش، وأحد القراء[٣].

فنفهم من هذا النص أن عبد الرحمن بن هرمز هو واضع النحو، وهكذا تعددت الروايات، وتضاربت، ولكن بالنظر في هذه الروايات نجد أكثرها ينسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، قال ابن سلام الجمحي: «وكان أولَ من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[٤].

ولكن كثيرا من الرواة يذكر أن أبا الأسود الدؤلي لم يضع النحو من تلقاء نفسه، وإنما أخذه عن عليّ بن أبي طالب- رضي الله عنه، قال أبو عبيدة: معمر بن المثني: «أخذ أبو الأسود عن عليّ بن أبي طالب العربية، فكان لا يخرج شيئا مما أخذه عن عليّ بن أبي طالب إلى أحد، حتى بعث إليه زياد: اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به، وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ قوله تعالى: «**أنَّ الله بريءٌ مِن المشركين**

(١) الإخلاص ١، ٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٣٨.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص٤٠.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢.

ورسولُه»[١]- بجر (رسوله) عطفا على (المشركين)- فقال: ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبا لقنا يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتى بآخر- قال أبو العباس: أحسبه منهم - فقال له أبو الأسود: إذا رأيتَني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط أبي الأسود»[٢].

وهو نقط إعراب؛ إذ لا يمكنه نقط آخر الكلمة على هذا النحو إلا إذا أدرك وظيفتها التي تشغلها داخل التركيب أو الجملة، وقد تحولت هذه النقط فيما بعد إلى الحركات التي عرفت بعلامات الإعراب.

وذكر القفطي أن الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب- كرم الله وجهه، قال أبو الأسود الدؤلي- رحمه الله: «دخلت على أمير المؤمنين عليّ- عليه السلام- فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليّ صحيفة فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم، ولا فعل)، ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر، ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر، ولا ظاهر .

---

(١) التوبة : ٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٣٤، ٣٥.

فجمعت أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: (إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعل، وكأن)، ولم أذكر (لكنَّ)، فقال: لِمَ تركتها ؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بلى هي منها، فزدها فيها».

هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو، يقول القفطي: «رأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءا فيه أبواب من النحو، يجمعون على أنها مقدمة عليّ بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي»، ثم يقول: «وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو عليّ بن أبي طالب- كرم الله وجهه- وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي»[١].

فالقفطي يرجح هذه الرواية بأن عليًا- كرم الله وجهه- هو الذي وضع المبادئ الأولى لعلم النحو، ثم وكَلَ إلى أبي الأسود إتمامه، ولكن كثيرا من الدارسين المحدثين يستبعد هذه الرواية، ومنهم الدكتور شوقي ضيف، والأستاذ علي النجدي ناصف، وغيرهما، يقول الدكتور شوقي ضيف- تعقيبا على رواية القفطي: «فالمسألة لم تقف عند سطور أو بعض أبواب نحوية تذكر مجملة، بل اتسعت لتصبح مقدمة أو رسالة صنفها سيدنا عليّ- كرم الله وجهه - وكأنه لم يكن مشغولا حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب سيدنا معاوية- رضي الله عنه- ولا كان مشغولا بحرب الخوارج، إنما كان مشغولا بالنحو ووضع رسومه، وأصوله، وفصوله، وطبائع الأشياء تنفي أن يكون قد وضع ذلك، ونفس الرواية السابقة، وما أشبهها من الروايات تحمل في تضاعيفها ما يقطع بانتحالها؛ لما يجري فيها من تعريفات وتقسيمات منطقية لا يعقل أن تصدر عن علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه- أو عن أحد من معاصريه، ولعل الشيعة هم الذين نحلوه هذا الوضع القديم للنحو الذي لايتفق في شئ وأولية هذا العلم ونشأته الأولى»[٢].

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٩-٤٢.

(٢) المدارس النحوية ص١٤.

ويقول الأستاذ علي النجدي ناصف: «ولا يتعاظم الإمام أن يضع النحو لو أراده، فعبقريته لا خلاف عليها، لكن الأعباء التي يضطلع بها أثقل من أن تتيح له التفكير في ذلك، إذ كان- كرم الله وجهه- موزع الجهد والفكر لتثبيت دعائم الدولة، وإقامة أحكام الدين، وتدبير شئون الرعية، وإحباط المكايد»[1] .

فالدكتور شوقي ضيف يعلل إنكاره نسبة وضع النحو إلى سيدنا عليّ- رضي الله عنه- بأمرين:

أحدهما- ما يتسم به كلامه في الصحيفة التي دفعها إلى أبي الأسود من تعريفات وتقسيمات منطقية، وهذا لا يتفق مع أولية هذا العلم.

الآخر- أن سيدنا عليًا- رضي الله عنه- كان مشغولا بأعباء الدولة، وحرب معاوية- رضي الله عنه، وحرب الخوارج، وهذا الأمر هو الذي جعل الأستاذ علي النجدي يستبعد أيضا نسبة وضع النحو إلى سيدنا عليّ- غير أنه ألمح إلى عبقريته، وقدرته على وضع النحو لو أراده.

ونحن نرى أن ما ذكره الدكتور شوقي ضيف والأستاذ علي النجدي ناصف من أسباب استبعادهما نسبة وضع النحو إلى سيدنا علي- ليس كافيا لاستبعاد ذلك، فقيامه بأعباء الخلافة، ودخوله في حروب مع الخارجين عليه لا يمنعان من قيامه بوضع البذور الأولى لعلم النحو، لما يتمتع به من عبقرية فذة لا نجدها عند غيره من معاصريه، وكيف نستبعد عليه وضع عدد من الجمل، على حين لا نستبعد عليه ما ورد عنه من خطب وأشعار وحكم، هي غاية في الفصاحة والبلاغة وعمق المعاني، ولعل انشغاله بأمور السياسة هو الذي جعله يسند إلى أبي الأسود إتمام ما بدأه من مقدمات في علم النحو، وهذا الصنيع هو الذي جعل الرواة ينسبون وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي؛ لأنه هو الذي وضع أسسه، وأقيسته، وأضاف إلى ما وضعه سيدنا

(١) تاريخ النحو ص٩.

عليّ- كرم الله وجهه- ما هيأ لتلاميذه من بعده أن يضيفوا إليه ما يعِنُّ لهم من قواعد، فلا مانع من أن يكون أبو الأسود قد أخذ البذور الأولى عن سيدنا عليّ، ثم أخذ عن أبي الأسود نصرُ بن عاصم ثم أبو عمرو بن العلاء، ثم الخليل بن أحمد، ثم سيبويه،... وهكذا، كان كل واحد من هؤلاء يضيف إلى صنيع مَنْ سبقه من الأقيسة والأصول ما يتسع به هذا العلم، فرواية القفطي التي ترفع وضع النحو إلى سيدنا عليّ- هي أصح الروايات[1] فيما يبدو؛ لأنها وفقت بين الروايات المختلفة المتضاربة التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود تارة، وإلى نصر بن عاصم تارة، وإلى عبد الرحمن بن هرمز تارة، وإلى عيسى بن عمر تارة، فهؤلاء جميعا أخذوا عن أبي الأسود الذي أخذ عن سيدنا عليّ.

أما من حيث تشكيك الدكتور شوقي ضيف في نسبة وضع النحو إلى سيدنا عليّ- رضي الله عنه- بسبب التعريفات والتقسيمات المنطقية التي لا تناسب العصر في نظره، فلا أساس له في الواقع، إذ ليس غريبا من صاحب «نهج البلاغة» أن يتوصل إلى هذه التعريفات والتقسيمات قبل ظهور علم المنطق عند العرب؛ لأن التفكير السليم في حصر الأشياء لا يحتاج إلى دراسة المنطق، بل المنطق هو المستنبط من التفكير المنظم.

وعلى أي حال فإن التوصل إلى الواضع الأول لأي علم ليس من الأمور اليقينية، وإنما هو قائم على الترجيح وأغلب الظن؛ لأن أي علم لا يولد طفرة، وإنما يكون نتيجة جهود جماعية وملاحظات متفرقة، وأفكار متضافرة، غير أنها تبرز على أيدي أناس معينين، فينسب إليهم وضع العلم.

أسباب وضع النحو

وللحديث عن أسباب وضع النحو جوانب مختلفة، فهناك أسباب ترجع إلى المكان، وهناك أسباب ترجع إلى اختلاط العرب بغيرهم، كما أن هناك

(١) راجع إنباه الرواة ١/ ٤١، ٤٢.

أسبابا خاصة دعت سيدنا عليًا – كرم الله وجهه – وأبا الأسود الدؤلي إلى وضع النحو.

أما من حيث المكان – فإن البصرة بالعراق كانت المهد الأول لعلم النحو، فقد تكفلت بعلم النحو، وقامت به، ووضعت أسس البحث فيه، وحددت معالمه، وهذا ما عبر عنه أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي في مقدمة طبقاته، وهو يرتب نحاة البصرة، بقوله: «وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية»[١].

وقال ابن النديم هذه المقالة، وهو يذكر نحاة الكوفة بعد البصريين: «إنما قدمنا البصريين أولا؛ لأن علم العربية عنهم أخذ»[٢].

«وما كان له أن ينشأ في غير البصرة، فهي المدينة التي اشتدت فيها الحاجة إليه قبل غيرها؛ إذ لم تكد تُمَصر، ويتسامع الناس بها، وبوفرة الخيرات فيها حتى انثالت إليها أفواج من العرب، وأخرى من العجم، وعاش أهل البصرة من العرب والعجم كما يعيش أهل الوطن الواحد من أصول مختلفة تجمعهم أواصره، وتدعوهم دواعي العيش فيه إلى التفاهم والمعاملة، ولا يمكن أن يتم تفاهم وتتيسر معاملة إلا باللغة»[٣].

فالموقع الجغرافي المتميز لمدينة البصرة، حيث كانت قريبة من بلاد الفرس، كما كانت المدخل إلى بلاد العراق من بلاد الفرس وغيرها جعلها مناخا ملائما لمولد علم النحو، نتيجة هذه الأخلاط المتعددة من أجناس مختلفة، فلم يكن بد لهذه الأخلاط من اصطناع لغة واحدة، إلى جانب لغاتها المتعددة، فكانت العربية هي هذه اللغة؛ لأنها لغة الدولة القائمة، ولسانها

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص١٢١.

(٢) الفهرست ص٩٦، وانظر: مقدمة تحقيق أخبار النحويين البصريين للسيرافي للدكتور/ محمد إبراهيم البنا ص٥.

(٣) تاريخ النحو: علي النجدي ناصف ص٥، ٦.

الرسمي، وهيهات أن تستطيع الجاليات الأجنبية إتقان الفصحى والتحدث بها كما يتقنها ويتحدث بها العرب الخلص.

لذلك أصبحت العربية عربيتين: عربية فصحى يصطنعها العرب، وأخرى يشوبها قليل أو كثير من اللحن والتحريف[١].

وأما من حيث الأسباب التي ترجع إلى اختلاط العرب بغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ولكنهم لا يتقنون العربية كما يتقنها أهلها، فقد ذكرنا أن مدينة البصرة كانت أرضا خصبة لتلاقي هذه الأجناس المختلفة الذي أدى إلى تفشي اللحن على الألسنة، ولا تتمثل خطورة اللحن في استعمال اللغة الفصحى بوجه عام فقط، وإنما تتمثل خطورته في تسربه إلى النص القرآني الذي كانوا يحرصون كل الحرص على الحفاظ عليه كما أنزل، وكما قرأوه على الرسول - صلى الله عليه وسلم.

ويرد الدكتور/ شوقي ضيف أسباب وضع النحو إلى بواعث دينية، وبواعث غير دينية.

أما البواعث الدينية، فإنها تتمثل فيما ذكرناه من الحرص على أداء النص القرآني أداء سليما، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور من حياة الرسول – صلى الله عليه وسلم [٢]، فقد رووا أن النبي سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال: «**أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل**».

ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر كتب إليه كتابا لحن فيه، فكتب إليه عمر أنْ قنع كاتبك سوطا[٣].

---

(١) تاريخ النحو: أ/ علي النجدي ناصف ص٦.

(٢) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١١ وما بعدها.

(٣) الخصائص لابن جني ٢/ ٥، وما بعدها.

ثم أخذ اللحن يتسع شيئا فشيئا باتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول كثير من غير العرب في الإسلام، ولم يلبث اللحن حتى تسرب إلى تلاوة القرآن الكريم مما أزعج أهل العربية، وقد مر بنا رواية السيرافي عن أبي عبيدة: معمر بن المثنى من أن أبا الأسود الدؤلي سمع أعرابيا يقرأ بجر (رسوله) من قوله تعالى: «وأذانٌ من اللهِ ورسولِه إلى الناسِ يوم الحجِّ الأكبر أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه» [١]، فهب أبو الأسود إلى وضع النحو.

وقد ذكر ابن جني رواية أخرى من حديث علي – رضي الله عنه – مع الأعرابي الذي أقرأه المقريء آية التوبة، حتى قال الأعرابي: برئت من رسول الله، فأنكر ذلك علي – رضي الله عنه – ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه، ما لا يجهل موضعه[٢].

فهذه الرواية تفيد أن عليًا – رضي الله عنه – هو الذي سمع اللحن في الآية الكريمة، فأنكره، ورسم لأبي الأسود ما رسم من مباديء النحو، ولعل في هذه الرواية تقوية لما ذكرناه من التوفيق بين الروايتين اللتين تنسب إحداهما وضع النحو إلى أبي الأسود، وتنسبه الأخرى إلى سيدنا عليّ.

ومما زاد الأمر سوءا أن اللحن في كتاب الله – عز وجل – لم يظهر على ألسنة الأعراب والدخلاء فقط، بل ظهر أيضا على ألسنة مَنْ عُرفوا بالفصاحة والبلاغة، فقد سأل الحجاج بن يوسف الثقفي يحي بن يعمر قائلا له: «أتجدني ألحن ؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، قال: عزمتُ عليك لتخبرني، وكانوا يعظمون عزائم الأمور، فقال يحي: نعم، في كتاب الله، قال : ذلك أشنع لي، في أي شيء من كتاب الله؟، قال: قرأتَ: قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن .

(١) التوبة: ٣.

(٢) الخصائص ٢ / ٥، ٦.

ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله»[١]، فترفع (أحب)، وهو منصوب، قال: إذن لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خراسان[٢].

وإذا كان ظهور اللحن في كتاب الله – تعالى – على ألسنة العرب الفصحاء يشكل خطورة فادحة على النص القرآني، فمن باب أولى أن يشيع اللحن بصورة أقبح على ألسنة الشعوب التي فتح المسلمون بلادهم، وتعربوا فظلوا يحتفظون بكثير من عاداتهم اللغوية، مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة[٣].

قال ابن خلدون: «فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك، الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين من العجم، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسًا ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع»[٤].

وانضمت إلى جانب البواعث الدينية بواعث أخرى بعضها قومي عربي يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا، وهو اعتزاز جعلهم يخشون

---

(١) التوبة: ٢٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٤٠، ٤١.

(٣) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١١، وما بعدها.

(٤) مقدمة ابن خلدون ص٣١٣.

عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية[١].

وإلى جانب هذه البواعث السياسية أو القومية هناك بواعث اجتماعية تتمثل في حاجة الشعوب المستعربة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما، وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما.

وكل ذلك معناه أن بواعث متشابكة دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي، ونمو طاقته الذهنية نموا أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تطرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاما يهيء لنشوء علم النحو، ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية[٢].

فهذه البواعث الدينية والسياسية والاجتماعية والعقلية تضافرت لتتمخض عن وضع الأسس الأولى للنحو العربي، على أن هناك أسبابا خاصة تتعلق بمن أسهم إسهاما كبيرا مع سيدنا علي – رضي الله عنه – وهو أبو الأسود الدؤلي، وهذه الأسباب تتمثل فيما كان يلاحظه من خطأ على ألسنة مَنْ حوله لا في القرآن الكريم فقط، ولكن في الأحاديث الجارية بينهم، فقد روي أن ابنته قالت له يوما: يا أبت ما أحسنُ السماءِ ؟ قال: أي بنية: نجومُها، قالت: إني لم أرد : أيُّ شيء منها أحسنُ ؟ وإنما تعجبتُ من حسنها، قال: إذًا قولي: ما أحسنَ السماءَ، فحينئذ وضع كتابا[٣].

فقد لاحظ أبو الأسود ضعف السليقة اللغوية على لسان ابنته، فصنع ما صنع حينما غلبت السليقة، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووجوه

(١) المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص١٢.

(٢) السابق ص١٢، ١٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٦.

الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[١].

وهذه الأسباب الشخصية التي تنسب إلى أبي الأسود وغيره لا يمكن أن تعد وحدها الأسباب الحقيقية لوضع النحو وإن حركت مشاعر الغيرة على اللغة العربية في نفوس العلماء، وإنما الأسباب الحقيقية هي الأسباب الجماعية التي ذكرناها، والتي تتمثل في البواعث الدينية والسياسية والاجتماعية والعقلية أو الثقافية، فلهذا وذاك أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأول الإسلامي أن يصدوا هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قذف فيها من لحن تسربت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة، بما هدوا إليه وسموه «علم النحو»[٢].

وقد استبعد الشيخ محمد الطنطاوي أن تكون الحوادث الخاصة التي أوردتها بعض المصادر التاريخية هي الأسباب الوحيدة لوضع النحو، وصوب بعض المصادر التاريخية التي لم تقصر سبب وضع النحو على حادثة خاصة، بل تعده نتيجة لازمة لتلك الحوادث السابق والآتي منها أمثلة ملتفة بعضها على بعض، حيث قال: «وما أشبه هذا الرأي بالصواب، وغير مقبول في النظر أن ينهض العلماء، ويستفرغوا مجهودا جبارا يرهقون فيه عيونهم، ولا يطبقون جفونهم الليالي الطويلة لتأسيس فن خطير خالد الأثر على اللغة العربية وأبناء العروبة من جراء حادثة فردية كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى، ومن جهة أخرى أين المؤهلات التي ترجح كفة حادثة جزئية على مثيلاتها؟ وفي ذلك ترجيح بلا مرجح، فالحق الذي لا ينبغي الحيود عنه أن وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة»[٣].

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاوي ص٨.

(٣) السابق ص٨.

أوليات هذا العلم

وإذا كان المؤرخ لأي علم من العلوم يجد صعوبة في تحديد واضعه الأول، وفي تحديد نشأته، لما يكتنف مثل هذه الأمور من غموض، ولأن نشأة العلوم لا تتم طفرة واحدة، إنما تولد نتيجة جهود جماعية، ثم تنمو شيئا فشيئا، ثم تزدهر وتبلغ غايتها – فإنه يجد صعوبة أيضا في تلمس الخطوات الأولى لأي علم، ونشأة النحو شأن كل العلوم التي كانت ثمرة عقل جماعي، مهما وردت روايات تنسب وضع مقدماته أو مبادئه الأولى إلى شخص بعينه، ولسنا ننكر الجهود الفردية التي تناقلتها الروايات عن سيدنا علي – رضي الله عنه، وعن أبي الأسود الدؤلي، وعمن أخذوا عنه، فإن هذه الجهود الفردية لها فضل تنظيم الفكر الجماعي، وإخراجه في صورة علم له أصوله وقواعده.

وقد تعددت الروايات حول وضع أوليات هذا العلم، ومنها ما ذكره القفطي من إعطاء سيدنا علي – رضي الله عنه – أبا الأسود الدؤلي صحيفة حينما رآه أبو الأسود مطرقا مفكرا، فلما سأله عن ذلك، أخبره بأنه سمع لحنا في بلادهم – يعني العراق - وكانت هذه الصحيفة تتضمن: «بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل».

ثم قال له: «تتبعه، وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر، فجمع أبو الأسود أشياء وعرضها على سيدنا علي، فكان من ذلك حروف النصب، فذكر منها: (إنَّ – أنَّ – ليت – لعل – كأنَّ)، ولم يذكر (لكنَّ)، فقال له سيدنا علي: لِمَ تركتها؟، فقال أبو الأسود: لم أحسبها منها، قال سيدنا علي: بلى هي منها، فزدها فيها».

وقد عقب القفطي على هذه الرواية بقوله: «هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو»[١].

ومنها ما ذكره ابن سلام الجمحي من أن أبا الأسود حينما رأى ضعف السليقة النحوية، وشيوع اللحن على ألسنة العامة والخاصة وضع أول ما وضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[٢].

ومنها ما ذكره الهيثم بن عدي المتوفى سنة ٢٠٦هـ من أن أول باب ألفه أبو الأسود في النحو باب التعجب[٣].

وهذا الاختلاف في الروايات حول وضع الأبواب الأولى لعلم النحو يدل على غموض هذه البدايات، ويمكن التوفيق بينها بأن أبا الأسود وضع ما وضع في مناسبات مختلفة، فزاد على صحيفة سيدنا علي – رضي الله عنه - بما شاء من أبواب بمناسبة هذه الصحيفة، وفي مناسبة أخرى وضع أبواب الفاعل والمفعول به وحروف الرفع والنصب والجر والجزم والمضاف، وفي مناسبة أخرى وضع باب التعجب حينما أخطأت ابنته فيه، وهكذا كان يضع الأبواب في مناسبات مختلفة، وحسبما يوجهه سيدنا علي – رضي الله عنه؛ لأن كثيرا من الروايات تذكر أن أبا الأسود كان يأخذ النحو عن سيدنا علي، فلم يكن يخرج شيئا مما أخذه عن سيدنا علي إلى أحد، حتى بعث إليه زياد بن أبيه أن اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به، وتعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: «أن الله بريء من المشركين ورسوله» – بجر (رسوله)، فقال: ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد،

---

(١) إنباه الرواة ١ / ٣٩، وما بعدها.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢.

(٣) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن التنوخي المعري ص١٧٠.

فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فطلب إليه كاتبا لقنا يفعل ما يقول، فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتى بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، فهذا نقط أبي الأسود[١].

وبذلك يكون أبو الأسود قد وضع أسس الشكل بالفتحة والكسرة والضمة، وهو في الحقيقة إعراب للقرآن الكريم، وبيان للوظائف النحوية للكلمات؛ إذ لا يعرف ضبط الكلمة إلا بعد معرفة وظيفتها وموقعها في الجملة، وأخذ هذا النقط يتطور حتى صار ما نعرفه الآن من الفتحة والكسرة والضمة والتنوين.

يقول الدكتور/ شوقي ضيف: «وكان هذا الصنيع الخطير الذي سمي باسم (رسم العربية) سببا في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئا من أبوابه، وإنما هو رسم إعراب القرآن الكريم على طريق نقط أواخر الكلمات فيه»[٢].

وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قراء الذكر الحكيم، وفي مقدمتهم: نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط، وأضافوا إلى ذلك عملا جليلا هو اتخاذ نقط جديد للحروف المعجمة في المصاحف تمييزا لها من الحروف المهملة، فقد أمر الحجاج نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر بإعجام حروف المصحف. وبنقط المصحف نقط إعراب، ونقط إعجام، أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه[٣].

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٣٤، ٣٥.

(٢) المدارس النحوية ص١٦.

(٣) المدارس النحوية ص١٦، ١٧.

وبذلك تضافرت جهود القدماء في إرساء مباديء العربية وقواعدها وأصولها.

تسمية هذا العلم نحوا

وكما كانت نشأة علم النحو غامضة، وكان وضعه غامضا أيضا، كانت تسميته نحوا غامضة كذلك؛ لأن سنة التطور لا تجري على العلوم في حد ذاتها فقط، ولكنها تجري أيضا على المصطلحات، فلم يستعمل مصطلح (النحو) عند بدايته، وإنما كانوا يطلقون عليه علم العربية باعتباره مشتملا على الأصول والقواعد التي تكمل نظام الجملة العربية، فقد روت كتب التراجم والطبقات على سبيل اليقين أن هذا العلم كان يسمى بالعربية في عصر أبي الأسود، قال ابن سلام: «وكان أولَّ من استن العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[١].

وظل هذا التعبير يتردد في كتب القدماء، وهم يؤرخون لنشأة النحو، ويترجمون لأوائل النحاة.

أما سبب تسميته (نحوا) فيرجع إلى استعمال هذا اللفظ بمعناه اللغوي، وهو (القصد)، وذلك حينما وضع أبو الأسود كتابا فيه جمل العربية، قال لأصحابه: «انحوا هذا النحو»، أي: اقصدوه، والنحو: القصد، فسمي لذلك نحوا[٢].

ثم نقل اللفظ من هذا الاستعمال اللغوي إلى الاستعمال الاصطلاحي، فأطلق على هذا العلم، وصار علما عليه، ولا يخفى ما بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي من علاقة قوية، وكان المصطلح منذ أن نشأ النحو يطلق على كل ما يتصل بالكلام العربي من نظام وأبنية وأصوات، ولذلك عرفه ابن

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص٨٩.

جني بقوله: «هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم»[1].

وهكذا ظلت الدراسات النحوية مختلطة بالدراسات الصرفية، والصوتية حينا من الدهر، ثم استقل علم الصرف عن علم النحو بمصنفات خاصة، ثم تشققت العلوم العربية في العصر الحديث، واستقل كل فرع بذاته، فاختص علم الأصوات بدراسة الحروف ومخارجها وصفاتها، واختص علم الصرف بدراسة الأبنية – من حيث أحوالها التصريفية، واختص علم النحو بدراسة نظام الجملة، واختص علم المعاجم بدراسة المعاني الأساسية للكلمات، واختص علم الدلالة بما يطرأ على الكلمة من معان متجددة ومتطورة تساير الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبعد هذا التمهيد الذي عرضنا فيه لبعض القضايا التي لا بد من دراستها قبل الدخول إلى دراسة المدارس النحوية وتوضيح اتجاهات كل مدرسة، وبيان خصائصها، وإلقاء الضوء على أشهر نحاتها ومؤسسيها يجدر بنا أن نعرض لهذه المدارس بادئين بمدرسة البصرة، ثم الكوفة، ثم بغداد، ثم ما صار على نهج البغداديين من المدارس الأندلسية والمصرية، مع التجوز في تسمية ما تلا مدرستي البصرة والكوفة بالمدارس على ما سنبين ذلك – إن شاء الله تعالى.

مصطلح المدارس النحوية بين الرفض والقبول

نتناول في هذه العجالة مصطلح المدارس النحوية من جهتين:

الأولى: من جهة نشأة هذا المصطلح، وشيوعه بين الدارسين العرب.

---

(١) الخصائص ١/ ٤٥.

والثانية: من جهة ما دار حوله من خلاف بين المؤرخين للنحو العربي، حيث انقسموا إلى مؤيد لوجود مدارس نحوية، ورافض لها، ومؤيد لبعضها دون الآخر.

أما من حيث نشأة هذا المصطلح وشيوعه بين الدارسين العرب، فإن العرب لم يكونوا يستعملون مصطلح (مدرسة) على طائفة من النحاة يتفقون فيما بينهم على منهج واحد لتأسيس قواعد اللغة العربية، بل كانوا يطلقون على هذه الطائفة مذهبا، وما زال هذا المصطلح معروفا حتى اليوم، ولكن مصطلح (المدارس النحوية) أخذ ينتشر لدى الدارسين المحدثين فيستعملونه بمعنى الاتجاهات النحوية لطائفة من علماء النحو العربي تنتمي إلى بلد معين، فيقولون مثلا: مدرسة البصرة النحوية، ويعنون: الاتجاهات النحوية لنحاة البصرة، بل وضعت كتب بعنوان: المدارس النحوية، ويذكر الدكتور/ مصطفى السنجرجي في كتابه: (المذاهب النحوية) نقلا عن الدكتور/ عبد الحميد الشلقاني في كتابه: (رواية اللغة) أن استعمال هذا المصطلح منقول عن الغرب، فالباحثون في حقل الدراسات اللغوية من الغربيين قد سبقونا إلى هذا الاستعمال، منهم على سبيل المثال المستشرق (فلوجل)، حيث ألف كتابا في مدارس العرب النحوية طبع سنة ١٨٦٢م[١].

ثم انتقل استعمال هذا المصطلح إلى الدارسين العرب، ومن الرواد في استعماله الأستاذ/ أحمد أمين في كتابه: (ضحى الإسلام)، وذلك من خلال حديثه عن نشأة النحو، حيث قال: «وبدأت من ذلك الحين مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة»[٢].

ثم شاع هذا الاستعمال، فرأينا عدة بحوث تتناول بالدراسة هذه الاتجاهات النحوية ويطلق على كل منها كلمة (مدرسة)، مثل: (مدرسة الكوفة

---

(١) المذاهب النحوية ص١١٥.

(٢) ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٤.

ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) للدكتور/ مهدي المخزومي، و(مدرسة البصرة النحوية) للدكتور/ عبد الرحمن السيد، و(المدرسة النحوية في مصر والشام) للدكتور/ عبد العال سالم مكرم، و(المدارس النحوية) للدكتور/ شوقي ضيف، كما تردد هذا المصطلح في مؤلفات تناولت أعلام النحاة، ومن ذلك: (أبو علي الفارسي ومذهبه النحوي) للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، و(أبو زكريا الفراء ومذهبه النحوي) للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري.

ويرى الدكتور/ مصطفى السنجرجي أن استعمال كلمة (مدرسة) بهذا المعنى عندنا جاء بديلا لكلمة (مذهب) التي كانت شائعة في هذا المعنى من قبل، ولا يزال كثير من المحدثين يؤثرون استعمالها؛ لأصالتها في هذا المعنى[1].

ومهما يكن من أمر فلا بأس من استعمال مدرسة أو مذهب، فإن المصطلحين يؤديان معنى واحدا، وهو انتماء مجموعة من علماء النحو إلى خصائص منهجية معينة تتسم بها دراستهم لقواعد العربية.

واما من حيث مواقف الدارسين المحدثين من وجود مذاهب أو مدارس للنحو، فقد تباينت مواقفهم، فمنهم من يرفض وجود مدارس نحوية مطلقا، ومن هؤلاء المستشرق (كارل بروكلمان) حيث قال: «قد افترض العرب فيما بعد استنادا إلى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائما بين مذهبين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة، وأن هذا الخلاف لم يسوَّ إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد، ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين: البصرة والكوفة قد بولغ فيه إلى حد لا مبرر له»[2].

---

(١) المذاهب النحوية ص١١٥.

(٢) تاريخ الآداب العربية ٢/ ٢٨.

فيتضح من هذا النص إنكار بروكلمان لهذه المدارس أو المذاهب النحوية والغض من شأنها وتأثيرها على تطور الدرس النحوي.

كما أنكر بعض الدارسين المحدثين من العرب وجود هذه المدارس، ومنهم: الأستاذ/ سعيد الأفغاني في كتابه: (من تاريخ النحو)، والدكتور/ كمال بشر في كتابه: (دراسات في علم اللغة)، والدكتور/ أحمد مختار عمر في كتابه: (البحث اللغوي عند العرب).

ومن الدارسين من لا يعترف إلا بوجود مدرسة واحدة للنحو، وهي مدرسة البصرة، وقد تمثل هذا الموقف في المستشرق (جوتلد فايل)؛ إذ قال في مقدمة كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري: «ومع عظيم الإجلال لمناقبهم – يعني الكوفيين – في غير ذلك من النواحي، فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة»[(١)]، وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري: يونس بن حبيب، الذي نص القدماء على أن له قياسا في النحو خاصا به، ومذاهب ينفرد بها.

واستدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه، وهي لا تعدو أربعة آراء، واستدل أيضا بأن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه (المفصل)، وقد عقب الدكتور/ شوقي ضيف على هذا الاستدلال بأنه واضح الضعف[(٢)]، وهذا دأب المستشرقين في الغض من شأن التراث العربي.

وهذا الموقف مخالف لما أجمع عليه أكثر الدارسين من الإقرار بوجود مدرستي البصرة والكوفة لما تتسم به كل مدرسة من خصائص منهجية تميزها عن الأخرى، وممن تناولوا هاتين المدرستين – حيث أبرزوا خصائص كل مدرسة ومنهجها في التقعيد النحوي – الأستاذ/ أحمد أمين في كتابه: (ضحى

(١) المذاهب النحوية د/ مصطفى السنجرجي ص١٤١.

(٢) المدارس النحوية ص١٥٥.

الإسلام)، والأستاذ/ مصطفى السقا في مقدمته لكتاب الدكتور/ مهدي المخزومي (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، والأستاذ/ أمين الخولي في كتابه: (الاجتهاد في النحو)، والدكتور/ تمام حسان في كتابه: (الأصول)، والشيخ/ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو)، والدكتور/ عبد الرحمن السيد في كتابه: (نحو ابن مالك بين البصريين والكوفيين)، والدكتور/ عبد الحميد طلب في كتابه: (المدارس النحوية)، والدكتور/ محمد حسين آل ياسين في كتابه: (الدراسات اللغوية عند العرب).

ولم يعترف هؤلاء الدارسون وغيرهم بمدرستي البصرة والكوفة فقط، بل أقروا أيضا بوجود المدرسة البغدادية وأبرزوا خصائصها ومنهج نحاتها في دراسة النحو العربي، ومنهم الدكتور/ إبراهيم محمد نجا في بحث له بعنوان: (رسالة في المذهب البغدادي)، والدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه: (مدرسة الكوفة)، والدكتور/ عبد الرحمن السيد في كتابه: (مدرسة البصرة النحوية)، والدكتور/ أمين علي السيد في كتابه: (الاتجاهات النحوية في الأندلس)، والدكتور/ عبد العال سالم مكرم في كتابه: (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)، والدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والدكتور/ عبده الراجحي في كتابه: (دروس في المذاهب النحوية)، والدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في كتابه: (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة).

وهذا الموقف المؤيد لوجود مدرسة بغدادية إلى جانب مدرستي البصرة والكوفة يقابله موقف رافض للمدرسة البغدادية مكتف بوجود مذهبين فحسب في النحو العربي، وممن يمثلون هذا الموقف الدكتور/ عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي)، والأستاذ/ علي النجدي ناصف في كتابه: (تاريخ النحو)، وسوف نفصل القول في رأيه، وتوضيحه لمفهوم المدرسة عند حديثنا عن المدرسة البغدادية، والدكتور/ فاضل صالح السامرائي في كتابه: (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري)، والأستاذ/ محمد حسين آل ياسين في كتابه: (الدراسات اللغوية عند العرب).

وقد دافع الدكتور/ مصطفى السنجرجي عن المدرسة البغدادية في مواجهة هؤلاء الرافضين، ولكن بشيء من التحفظ؛ إذ يقول: «وأرى أن هناك من الاتجاهات والسمات التي كانت تتحقق بين النحويين البغداديين ما يبرر إطلاق كلمة (مدرسة) او (مذهب) عليها، نعم: إن هذه السمات لم تكن من القوة والأصالة على نحو ما رأينا في مدرسة البصرة، أو الكوفة، ولهذا يمكن أن نقول: إن استعمال كلمة (مدرسة بغداد النحوية) أو (مذهب البغداديين) فيه شيء من التسامح، ومثل ذلك يمكن أن يقال في (مدرسة الأندلسيين النحوية)، و(المدرسة النحوية في مصر)»[1].

كما اعترف كثير من الدارسين المحدثين بوجود المدرسة الأندلسية في النحو، ومن هؤلاء الدكتور/ أمين علي السيد في بحثه: (الاتجاهات النحوية في الأندلس)، والدكتور/ أحمد كحيل في بحثه: (النحو في الأندلس)، والشيخ الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو)، والدكتورة/ خديجة الحديثي في كتابها: (أبو حيان النحوي)، والأستاذ/ طه الراوي في بحثه: (نظرة في النحو)، والدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والأستاذ/ عبد القادر رحيم الهيتي في بحثه: (خصائص مذهب الأندلس النحوي)، والدكتور/ عبده الراجحي في كتابه: (دروس في المذاهب النحوية).

أما خامس المذاهب النحوية – وهو مذهب النحويين المصريين – فقد قال به كثير من اللغويين المعاصرين، نذكر منهم الدكتور/ عبد العال سالم مكرم في كتابه: (المدرسة النحوية في مصر والشام)، والشيخ/ محمد الطنطاوي في كتابه: (نشأة النحو)، والدكتور/ شوقي ضيف في كتابه: (المدارس النحوية)، والدكتور/ أحمد نصيف الجنابي في كتابه: (الدراسات اللغوية والنحوية في مصر)، والدكتور/ عبد الكريم محمد الأسعد في بحثه: (أبو العرفان محمد بن علي الصبان)، والدكتور/ عبده الراجحي في كتابه: (دروس في المذاهب النحوية).

---

(١) الذاهب النحوية ص١٥٥.

وقد رفض القول بهذا المذهب بعض الباحثين، نذكر منهم: الأستاذ/ طه الراوي، والأستاذ/ محمد طلب، مع اعترافهما بوجود مدرسة نحوية في الأندلس[١].

وبعد، فإن تباين هذه المواقف من الاتجاهات النحوية في كل من البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام مما أطلق عليه (مدارس)، أو (مذاهب) نحوية يرجع إلى اكتمال وضع قواعد النحو على يد البصريين، ثم على يد الكوفيين من بعدهم، مع اختلاف بين الفريقين في المنهج: كالسماع والقياس، والمصطلحات، والعوامل، ثم جاء البغداديون فلم يأتوا بقواعد جديدة أو أقيسة مبتكرة، بل جمعوا بين المذهبين، واختاروا وانتخبوا من كليهما ما رأوه راجحا مع البسط والتفصيل في المسائل والأبواب، وسار على نهجهم نحاة الأندلس ونحاة مصر والشام، مع التوسع والتعمق في شرح القضايا النحوية والصرفية، ومع كثرة الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر، ولذا نرى بعض الدارسين لا يقر إلا بمدرستي البصرة والكوفة، ويعد ما عدا ذلك من المدارس توفيقا وتلفيقا بين الآراء، غير أن كثيرا من الدارسين يعد ما بذله البغداديون من جهود لغوية، وما بذله الأندلسيون والمصريون ونحاة الشام جديرا بأن يطلق عليه مدارس، أو مذاهب.

ونرى أن الاتجاهات الجديرة بإطلاق (مدارس) عليها بالمفهوم العلمي للمدرسة هي: اتجاهات البصرة والكوفة وبغداد، اما ما تلا هذه الاتجاهات أو هذه المذاهب أو المدارس فهو امتداد للمدرسة البغدادية التي قامت على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية مع التوسع في التعليل وتفريع المسائل والأبواب وكثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب، والإتيان بآراء جديدة انفردوا بها، ومن ثم لا ينبغي أن نطلق على الأندلس أو مصر والشام (مدارس)، بل هي اتجاهات ونشاطات نحوية

(١) راجع تفصيل هذه المواقف في كتاب: (المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) للدكتور/ مصطفى السنجرجي ص١١٣، وما بعدها.

اعتمدت على آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، وجمعت بين هذه الآراء وفاضلت بينها، وظل هذا الاتجاه سائدا إلى العصر الحديث.

obeikandl.com